خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للمسيرة الخضراء

23 رمضان 1425هـ الموافق 06 نونبر 2004م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم السبت **06** نونبر **2004**م، خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

نخلد اليوم ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، معتزين بما حققناه لأقاليمنا الجنوبية المسترجعة، من تحرر واستقرار، وتنمية واندماج في الوطن - الأم. وإذا أردنا اختصار حصيلة تسع وعشرين سنة لهذه الملحمة، فإنه يحق لنا القول: إن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها.

وإننا لنستحضر في هذه الذكرى بكل خشوع وإجلال روح مبدعها والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، الذي كان يعتبرها كنزا لاستخلاص الدروس والعبر، ومنطلقا لمغرب جديد.

وقد كان في مقدمة ذلك تأكيد التلاحم بين العرش والشعب الذي لا تزيده التحديات إلا رسوخا واعتماد التعبئة الشاملة والنهج الحضاري القائم على السلم والحوار، والتمسك بحسن الجوار وبالشرعية الدولية سواء لإنهاء احتلال أقاليمنا الجنوبية وعودتها لوطنها المغرب، أو لحل النزاع المفتعل حول مغربيتها.

وقد واصلنا قيادة شعبنا الأبي على هذا النهج القويم ضمن إجماع وطني متجدد حول وحدتنا الترابية وحرص قوي على بناء الاتحاد المغاربي على أساس متين، وانفتاح تام على جوارنا الأورومتوسطي والإفريقي وتفاعل إيجابي مع مستجدات عالمنا. وذلك في التزام ثابت بالشرعية الدولية، وتجاوب دائم مع مبادراتها الصائبة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

واستمرارا على هذا النهج الراسخ، فإن المغرب سيظل مستعدا للتعاون الصادق والكامل مع الأمم المتحدة وأمينها العام، معالي السيد كوفي عنان وممثله الخاص سعادة السيد ألفارو دي سوطو وبالمساهمة الفاعلة لشركاء المنطقة، والمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي، مقبول من كل الأطراف المعنية، للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية. وفي هذا الصدد، نؤكد التزام المغرب بالحوار والتفاوض، من أجل التوصل لهذا الحل الذي خولناه في خطاب العرش الأخير، مكانة الصدارة في مشروعنا المجتمعي. فقضية وحدتنا الترابية قضية هوية وطنية غير قابلة للتجزئة، وحق تاريخي، لا يمكن التفريط فيه.

وعلى هذا الأساس فإن هذه القضية المصيرية، تندرج في صلب بناء مغرب وحدوي ديمقراطي وتنموي، يكفل لكافة أبنائه حقوق المواطنة الكريمة. مغرب مبني على جهوية فعالة ومتناسقة تمكن كل جهاته من التدبير الذاتي أو اللامركزي الواسع، لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق خصوصياتها، وفي ظل السيادة والوحدة الوطنية والترابية.

كما أن المغرب، الواثق بعدالة قضيته، لن يدخر جهدا، من أجل الحل النهائي لملف النزاع حولها ضمن توجه استراتيجي واضح، يتوخى ضمان حقوق بلادنا، وتجسيد المفهوم الجديد للأمن الشامل والجوار، بمنطقة شمال غرب إفريقيا والساحل وجنوب غرب المتوسط. إن الأمر يتعلق بتوجه مستقبلي يرمي إلى رفع التحديات الحقيقية لهذه المنطقة، المتمثلة في ضرورة تحصينها من مخاطر التحول إلى بؤرة للتوتر والإرهاب، والعصابات المتاجرة بالفقر، وبالترحيل القسري واحتجاز الأشخاص، في خرق لحقوق الإنسان وكرامته.

كما أن هذا التوجه يهدف إلى جعل هذه المنطقة الواسعة بأسرها، فضاء لحرية انتقال الأشخاص والاستثمار، والتبادل الحر، والتنمية المشتركة، والتفاعل الثقافي. ولن يتأتى ذلك إلا بتوافر الثقة المشتركة والاحترام المتبادل، والإرادة القوية المدعومة بالرؤية المستقبلية، البعيدة عن الحسابات الضيقة، والمرتفعة إلى مستوى متطلبات اللحظة التاريخية.

بيد أن مساهمتنا الصادقة في الأخذ بهذا التوجه، الوطني والجهوي والدولي تقتضي منا، علاوة على اليقظة الدائمة، والتعبئة الشعبية، المزيد من التحرك الفعال على كل الجبهات، وذلك ضمن عمل هادف ومقدام، في سائر المحافل والأوساط الجهوية والعالمية المؤثرة، من أجل بلورة مساندتها للحل السياسي، المنشود من قبل المغرب والمجتمع الدولي، في صيغة واقعية ومنصفة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة وكل القوى الوطنية الحية إلى الانخراط الفعال في التعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية والدفاع عنها، في نطاق خطة محكمة ومتكاملة، مع الجهود التي تنهض بها الدبلوماسية الرسمية.

وكيفما كانت العراقيل العابرة، فإني أؤكد باسم المغرب، أننا سنصل إلى حل سياسي توافقي لهذا النزاع المفتعل باعتباره أحد عوائق المشروع التنموي الكبير. فهذا الحل وحده ينسجم مع منطق التاريخ. كما أنه يستجيب لانتظارات أجيالنا الصاعدة المتطلعة قبل كل شيء، إلى الاستجابة لحاجياتها الملموسة، في التنمية والمشاركة في تدبير الشأن العام والتقدم.

ومهما كانت التصورات والصعوبات الظرفية، فإننا سنواصل بناء المغرب الجديد، المنبثق عن المسيرة الخضراء الوحدوية، بتحرير الطاقات، وتكريس الجهود لكسب المسيرات التنموية، التي نقودها بكل عزم وإيمان، في مختلف جهات المملكة، جنوبا وشمالا، شرقا وغربا.

وإننا لنشيد بالانخراط الواسع لرعايانا الأوفياء، بالأقاليم الجنوبية في المعركة الحقيقية، معركة التنمية المندمجة مع كل أقاليم المملكة، وما تحقق لها من مكاسب. كما نعرب عن تقديرنا لتضحيات الشعب المغربي قاطبة، من أجل التجسيد الفعلي لروح الوحدة الوطنية في منجزات ومشاريع تنموية كبرى، مؤكدين عزمنا الراسخ على أن تعم كل جهات المملكة، في نطاق سياسة القرب والمشاركة والتضامن الاجتماعي والمجالي والتحديث الاقتصادي، الذي نقوده.

وإن تشبثنا بهذا النهج التنموي الكفيل برفع كل التحديات، ليتطلب منا مواصلة تجسيد روح المسيرة الخضراء، مستحضرين في هذه الأجواء الدينية الرمضانية، قيم الإخاء والتضامن وحسن الجوار، والتحلي بالرزانة والحكمة، والحوار البناء، الذي هو فضيلة إسلامية حتى مع الأعداء، فما بالك مع الإخوة الأشقاء؛ عملا بقوله تعالى: ﴿ ولا تستوي الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم، وما يلقاها إلا الذين صبروا، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم ﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma